Adab Al-Rafidayn

https://ojs.uomosul.edu.iq/index.php/radab

Referral and its effect on the Cohesion of the text in the hadiths of seeking knowledge in Sahih Al_Bukhari

Rasha Taha Hamid

Department of Arabic Language / College of Education for Humanities / University of Mosul/ Mosul - Iraq

Article Information

Article History:
Received, Mar , 5, 2025
Revised, Apr, 13 ,2025
Accepted ,Apr, 20, 2025
Available December, 1, 2025

Keywords:
Referral
Cohesion
Text
Referred to
Referrer
Referral element
Connotation
Sahih Al-Bukhari
Book of Knowledge

Correspondence:
Rasha Taha Hamid
rasha.taha@uomosul.edu.iq

Abstract

Reference is One Of the means that achieve the coherence and consistency of the text. Lt is a skill of linguistic mastery, which is only performed by those who are aware of the importance of referential elements and their role in directing in the intended direction, Therefore, it has an inherent relationship with the meaning, and its presence ensures the continuity of the text's flow in harmony, consistency and stability. Lt has the flexibility that makes it capable of retrograde and progressive extension with lightness and ease, Reference is not something that an expression does, nor is it a kind of decoration and dazzle, but it is something that someone can refer to by using a specific expression, it can be said that reference reduces the referred to in a way

DOI:, 10.33899/radab.2025.158856.2348 ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الإحالة وأثرها في تماسك النص في أحاديث كتاب العلم في صحيح البخاري

رشا طه حامد بلال *

المستخلص:

إنَّ الإحالة إحدى الوسائل التي تحقق تماسك النص وانسجامه, فهي مهارة من مهارات التمكن اللغوي, لا يقوم بها إلّا من كان واعيا لأهمية العناصر الإحالية ودورها في توجيه المعنى الوجهة المقصودة. إذن لها علاقة ملازمة للمعنى, ووجودها يضمن استمرارية سير النص بتناغم وانسجام وثبات, وتمتلك من المرونة ما يجعلها قادرة على الامتداد الرجعي والتقدمي بخفة وسهولة, فالإحالة ليست شيئا يقوم به تعبير ما, وليست نوعا من الزينة والبهرجة, ولكنّها شيء يمكن أن يحيل عليه شخص ما باستعماله تعبيراً معيناً, يمكن القول بأنّ الإحالة

* قسم اللغة العربية / كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة الموصل / الموصل – العراق

تختزل المحال إليه بصورة مغايرة عن صيغته الأصل, وتثبت وجوده بإعادته في الأماكن التي يكون وجود المحال إليه ضرورة لتحقيق وحدة النص, وانسجامه مع المعنى. ولهذا ففي تحليل الخطاب ينظر للإحالة كونها عملا يقوم به منشئ النص أو المتكلم. ونحن في بحثنا هذا آثرنا توضيح الدور الإحالي والدلالي لعناصر الإحالة داخل النص, وقد وقع اختيار الجانب التطبيقي على الحديث النبوي الشريف, المتمثل لدينا بصحيح البخاري وتحديدا كتاب العلم.

الكلمات المفتاحية: الإحالة – التماسك- النص- المحال إليه – المحيل – العنصر الإحالي- الدلالة – صحيح البخاري- كتاب العلم.

المقدمة:

إنّ النّص الأكبر يحتوي على نصوص صغرى في داخله, وهذه النّصوص تشكل امتداداً لسياق النص الكلي, فكلّ النصوص مرتبطة بالموضوع الكلّي للنّصّ, وهي تحمل معنى جزئياً, أمّا النّصّ الكلّي فهو أكبر من مجموع المعاني الجزئية, فهو ذو طابع شمولي, وذو صبغة دلالية, وهذه الدلالة الكلية للنص تتحقق وفق معايير معينة لغوية ومقامية, فهو لا يكتفي بأن تتحقق فيه شروط التماسك فحسب, وهو الجانب المدرك للقواعد النحوية التجريدية, التي لها دور كبير في إنتاج الكلام؛ لأنّها تجعل الكلام ذا صبغة خالية من الخطأ وقابلة للفهم الصحيح, إذ هي مسخرة خدمة للمعنى, والمعنى يحققها, وعليه فهي جانب من جوانب المعنى, فـ " المعنى يجعل اللغة لغة وليست جوانب اللغة كلها إلا جوانب للمعنى"[(1)]

والإحالة إحدى وسائل تحقق النص, بل من غيرها لا وجود لنص متماسك متين, إذ تعدّ الإحالة مهارة من مهارات التّمكن اللغوي, ولها علاقة ملازمة للمعنى, فهي ليست مهارة شكلية أدائية الهدف منها وصف ظاهرة نحوية وتفسيرها, إنّما عملية استنطاق لزاوية تثبت أنّ هناك سلكاً رابطاً بين القيمة البنائية الشكلية في إحالتها إلى أصلها, والمعنى سيراً في تكوين نسيج النص, فوجودها يضمن استمرارية سير النّص باتجاه المعنى المقصود إذ لها القدرة على الامتداد الرجعي والتقدمي بخفة وسهولة, وتنبه على أنّ هناك تغييراً في كيفية ورود المحال إليه, وتعالقه داخل نسيج النص, فالإحالة لا تحدث بصورة تلقائية, بل تتحكم فيها استراتيجيات مناسبة تعمل على استقرار النّص ومتانته, فهي وسيلة تعزيزية للمصدر. فالإحالة "تعني العملية التي بمقتضاها تحيل اللفظة المستعملة على لفظة متقدمة عليها, فالعناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل" [(2)] أي: أنّ الإحالة "ليست شيئا يقوم به تعبير ما, ولكنها شيء يمكن أن يحيل عليه شخص ما باستعماله تعبيراً معيناً, ... ولهذا ففي تحليل الخطاب ينظر للإحالة كونها عملاً يقوم به المتكلم \ الكاتب" [(3)] وينبغي على المحلل "أن يفهم كيفية تلك الإحالة حسب النص والمقام"[(4)]

أنواع الإحالة وأقسامها

تنقسم الإحالة على نوعين رئيسي

الإحالة النصية (داخل اللغة) أو داخل النص (endophoric)

هي علاقة داخلية تؤدي دوراً في تماسك أجزاء النص, يكون فيها الشيء المحال إليه داخل النص . [(5)]
وهذه الإحالة تتحقق عن طريقين, إمّا: [(6)]

أ- الإحالة التقدمية, أو الإحالة إلى الأمام, أو الإحالة البعدية (cataphora):

وهي التي تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص ولاحق عليها. مثل: (في البيت الذي بناه يعقوب), إذ تشير أداة التعريف إلى عبارة (الذي بناه يعقوب).

ب- الإحالة إلى الخلف, أو الوراء أو الرجعية, أو القبلية (anaphora):

(1)المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة معجمية, د. نعمان بوقرة: 50
(2) المصدر نفسه :81
(3) تحليل الخطاب , براون , ج بول :36 , وينظر : نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي , د.احمد عفيف :116-117
(4) نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي :117
(5) تحليل الخطاب: 239
(6) تحليل الخطاب : 230 , وينظر : لسانيات النص مدخل الى انسجام النص , محمد خطابي :17-18, واجتهادات لغوي .د. تمام حسان :366 , ونحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي : 118

وهذه الإحالة تلتفت إلى الوراء, أي: إلى ما سبق في النص حتى يفهم, مثل: (بنى يعقوب بيتا وذلك في مزرعته), إذ يشير لفظ (ذلك) إلى بناء البيت.

أمّا وسائل الإحالة فهي: الضمائر الشخصية, وأسماء الإشارة, والأسماء الموصولة, التي تحيل بصحبة الضمائر, وصيغ المقارنة التي تدلّ على التقابل....الخ

يقول الدكتور عمر أبو خرمة: إنّ الإحالة " قد يجتمع فيها أمران: الأول الاقتصاد, والثاني التوسعة, ولنأخذ الجملة الأولى من الفقرة الأولى من النص القرآني نموذجا, وهي قول الحقّ سبحانه { ذلك الكتاب}, فعندما قال الحق سبحانه (ذلك) مثلا, فإنّ المتلقي لم يفهم شيئا, ولم يستقل في ذهنه معنى, حتى وسّع فقال سبحانه (الكتاب) ففهم المتلقي حينها أنّ المقصود الإشارة إلى مطابق المشار إليه, وهو هنا لفظ (الكتاب) فالإحالة الحاصلة هنا, وهي إحالة بعدية, وهذه الإحالة البعدية هي التي أجبرت على توسيع الجملة, مع أنها في الوقت ذاته أوجدت الاختصار بإرسال اسم الإشارة (ذلك) بدلا من جملة فحواها أشير إلى ... أي حققت قانون الاقتصاد بكونها اسماً مبهماً"[7]

هذا في حال كون الإحالة بعدية أو تقدمية, واللفظ نفسه لا يلزم الإحالة البعدية فحسب, " أي أنّ هذا اللفظ (ذلك) يحتاج حتى يستقل بالفهم أن توسع الجملة بإضافة عنصر جديد إليها, بل قد يحقق إحالة قبلية أيضا, أي: يحقق الاقتصاد دون توسيع للجملة, ومثاله أنّك لو حدثت شخصاً في موضوع ما, ثم بعد كلام قلت له: لقد قلت لك ذلك, فإنّ (ذلك) هنا تحيل إلى قضية سابقة, فتكون (ذلك) هذه قد اختصرت جملة كاملة دون احتياج إلى توسيع بعدها. وعليه, فإنّ الإحالة بذاتها – ليست قانونا من قوانين الفقرة؛ لأنّها ببساطة قامت بالعمل ونقيضه, أي: بالاقتصاد والتوسيع في آن معا وفي آنيين مختلفين" [8]

الإحالة المقامية, (خارج اللغة), (خارج النص) (The referral of the situation)

المقصود بها الإحالة إلى غير مذكور, وهو الإتيان بالضمير للدلالة على أمر غير مذكور في النص مطلقا, غير أنه يمكن التعرف عليه من سياق الموقف. [9] أي: تطلب من المتلقي أن يلتفت خارج النص؛ حتى يتعرّف على الشيء المحال إليه. [10]

، فإذا قلنا: هي أطعمت الهرة, أو ما هذا؟ فنحن لا نعرف المحال إليه إلا من خلال سياق الموقف. إذ إنّ بعض الضمائر مثل: (أنا – نحن) تعزّ أحيانا على تحديد المقصود, [11] ، لهذا نحتاج إلى النظر خارج النّصّ.

عناصر الإحالة

إنّ أهم عناصر الإحالة اثنان:

المحال إليه: فهو المرجع, " والمرجع ما ليس فيه احتمال التأويل ولا احتمال النسخ والتبديل وذلك لا يحتمل السقوط"[12]

العنصر الإحالي أو العناصر الإحالية: وهي الأدوات التي وجودها يجعل النص متماسكا متسقا. وهذه " العناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل, إذ لا بدّ من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها. وتتوفر كل لغة طبيعية على عناصر تملك خاصية الإحالة, وهي حسب الباحثين: الضمائر وأسماء الإشارة وأدوات المقارنة. تعدُّ الإحالة علاقة دلالية, ومن ثم لا تخضع لقيود نحوية, إلا أنها تخضع لقيد دلالي وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه" [13]

إذن هي تمتلك دلالة مستقلة بذاتها, بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى موجودة في أجزاء النّص, وشرط وجودها هو النّص. [14]

(7) نحو النص نقد النظرية... وبناء أخرى, الدكتور عمر أبو خرمة,: 174

(8) المصدر نفسه: 174

(9) نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: 121

(10) تحليل الخطاب: 238– 239

(11) نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: 121, وينظر: اجتهادات لغوية: 366

(12) أصول السرخسي, أحمد بن سهل السرخسي, تحقيق: أبو الوفا الأفغاني: 165/1

(13) لسانيات النص: 16- 17

(14) نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: 116

إنّ العناصر المحيلة تحفظ المحال إليه, وتجعله كائناً فيها غير معرض للضياع بوجودها, فهو تحت سيطرتها, وتنفرد بالتصرف فيه لمصلحته ومصلحة وجوده, فهي تحتويه وتشدّده وتقوّيه مما يعني اكتساب ملكية المحال إليه, وحوزته بشكل شرعي داخل النص, ولكن هذه الملكية ليست ملكية استعلاء وإخضاع؛ فهذه الملكية ليست لها, إذ هي في ذاتها فارغة, وامتلكت خاصية الإحالة بحسب مقتضيات النص وملابساته. فالملكية التي لها ملكية احتفاظ لصورة الأصل الذي تحيل إليه. وصورة المحال إليه وجوهره باقية على حالها, وما تحول إليه عن طريق العناصر المحيلة إنما هو تغير في الكيفية, وهذه الإحالة قوة تضمن بقاء المحال إليه؛ لأنّه لو لم توجد عناصر محيلة للزم فناء المحال إليه تماما, مثل الماء الذي يتعرض للسخونة أو البرودة لكن صورته النوعية باقية كما هي, فإذا تغيرت صورته النوعية كان تغييراً فاسداً.

العلاقة بين الإحالة والإشارة

نقصد بالإشارة المفهوم اللساني الذي " يجمع كل العناصر اللغوية التي تحيل على المقام من حيث وجود الذات المتكلمة أو الزمن أو المكان, حيث ينجز الملفوظ والذي يرتبط به معناه" [15]

فالعنصر الإشاري و الإحالي وجهان لا بدّ من النظر إليهما عند دراسة الدلالة اللغوية, إذ هما قطبا الإحالة, فالإحالة ليست شكلية, وإنّما " علاقة معنوية تقع في المستوى الدلالي"[16] والعنصر الإشاري : قد يكون لفظا دالا على حدث أو ذات أو موقع في الزمان والمكان, أو يكون جزءا من الملفوظ أو الملفوظ كاملا. [17] و" يمثل معلما (Index) لذاته, لا يقوم فهمه أو إدراكه على غيره, وتمثل العناصر الإشارية جملة الذوات التي تكون العناصر الأساسية الدنيا في عالم الخطاب؛ وتتصل هذه الذوات مباشرة بالمقام دون توسط عناصر إحالية أخرى؛ فهي ترتبط بالحقل الإشاري (Deicticfield) ارتباطاً آنياً محدوداً مباشراً لا يتجاوز ملابسات التلفظ التي يتقاسمها طرفا التواصل" [18]

إذن العنصر الإشاري لا يقوم فهمه أو إدراكه على غيره, ويكون موجوداً بالملفوظ كلّه, أو في جزء الملفوظ, وهو يرتبط بالذات أو الحدث مباشرة دون واسطة, على أن تكون هذه الذات مرتبطة بالمقام مباشرة. وهذا الارتباط بالذات أو الحدث يكون آنياً محدداً بسياق النص. أمّا العنصر الإحالي وهو الوجه المقابل للعنصر الإشاري, فهو الذي يحدد موقع المحال إليه, كأن يكون بالعودة إلى الوراء أو التقدم إلى الأمام, وتعمل على الإشارة إلى غيابه أو حضوره...الخ, وهي تعمل على ضبط المقام الإشاري. فالعناصر الإحالية تتعلق بالعنصر الإشاري في دلالتها؛[19] "لأنّها غير ذات معنى, مالم يتعين ما تشير إليه, فهي أشكال فارغة في المعجم الذي يمثل المقام الصفر, وهي تقوم بوظيفة تعويض الأسماء وتتخذ محتوى مما تشير إليه"[20]

فقرائن العنصر الإحالي هي العناصر الإشارية "وهذه القرائن شرط في فهم الملفوظ وإعطائه معنى لأنّها تربطه بالمقام"[21]

فالعنصر الإحالي هو عنصر لغوي ملفوظ يحتاج في فهمه إلى عنصر لغوي ملفوظ آخر أو مقدر, فهو عنصر شكلي يحمل الدلالة والإشارة عندما يحيل إلى الذات أو الحدث. فالعنصر الإحالي لا ينفك عن العنصر الإشاري المرتبط بالمقام. إذن هما أي: العنصر الإشاري والإحالي قطبان أو وجهان لا يمكن الفصل بينهما في الوصول إلى الدلالة.

العناصر الإحالية

لما كانت العناصر الإحالية ليست مقتصرة على نوع واحد, أو تركيب معين, إذ هناك إحالة بالضمائر, والأسماء الموصولة, وأسماء الإشارة, وأدوات المقارنة, والتكرار, وهناك بعض التراكيب التي كانت إحالية بسبب عدم بيانها إلا بالمحال إليه...الخ, فكل شيء لا يفهم ولا يفسر إلّا بإحالته إلى المحال إليه الذي قد يتقدمه أو يتأخر عنه بحسب مقتضيات معنى النّص, يعدّ عنصراً إحالياً, ونحن في بحثنا هذا سنروم الاقتصار والتركيز على الإحالة بالضمائر, والأسماء الموصولة, وأسماء الإشارة؛ لصعوبة حصر جميع العناصر الإحالية في بحثٍ كهذا, ونوضح الدور الإحالي والدلالي لها داخل النّص, والذي بدوره أدى إلى تماسك النّص من الناحية السطحية الممتدة في النّص عبورا إلى

(15) نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا, الأزهر الزناد: 116
(16) لسانيات النص: 19
(17) المصدر نفسه: 116
(18) المصدر نفسه: 116
(19) المصدر نفسه: 116
(20) المصدر نفسه: 116
(21) نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا:117

الناحية المعنوية المقترنة بذلك السطح, فنأخذ على ذلك أمثلة تطبيقية من كتاب العلم في صحيح البخاري, مراعين في ذلك إيراد أصل العنصر الإحالي في جانبه النحوي قبل دخوله عالم النّص, واقترانه بالمحال إليه المعيّن؛ لنرى مدى تأثير الأصل النحوي للعنصر المحيل في اختياره الدقيق من جانب منشئ النص, تبعا لذلك الأصل, والذي يخدم معنى النص, ويحقق الترابط والتماسك القويّ دون خلل أو اضطراب

أولا: الإحالة بالضمائر:

يعدّ الضمير من العناصر التي تمتلك خاصية الإحالة, إذ هو من الروابط اللفظية التي لها دور بارز في إحكام بنية النص وتماسكه, وهو من أكثر عناصر الإحالة استعمالا, وهذا الضمير عنصر إشاري إحالي في الوقت نفسه, إذ إنّ هذين القطبين لا ينفكان عن العناصر الإحالية –كما ذكرنا سابقا-, فقد يحيل الضمير إلى ذات أو حدث وعند ذلك يكون عنصراً إشارياً, كما أنه يحتاج في فهمه إلى مكون آخر يفسره, فهو في هذا الحالة عنصر إحالي, فلو نظرنا إلى هذه الأمور لوجدناها شكلية خالية من المحتوى الدلالي, لكن هناك قيد دلالي تخضع له, وهو وجوب مطابقة العنصر المحيل والعنصر المحال إليه.

فالعنصر الإحالي هو عنصر لغوي ملفوظ يحتاج في فهمه إلى عنصر لغوي ملفوظ آخر أو مقدر, فهو عنصر شكلي يحمل الدلالة والإشارة عندما يحيل إلى الذات أو الحدث. فالعنصر الإحالي لا ينفك عن العنصر الإشاري المرتبط بالمقام. إذن هما أي: العنصر الإشاري والإحالي قطبان أو وجهان لا يمكن الفصل بينهما في الوصول إلى الدلالة.

فإذا أردنا أن نأوّل عنصراً إحالياً فلا بدّ من الرجوع إلى المحال إليه, ومن ثمّ تتشكّل بالضمير وبغيره من العناصر التي تمتلك ذات الصفة الإحالية شبكة متناغمة من العلاقات الإحالية بين العناصر المتقاربة والمتباعدة على حدّ سواء داخل بنية النّص.

والضمير بوصفه عنصراً إحالياً قد أخذ مساحة واسعة من كتاب العلم في صحيح البخاري, فقد توزع ما بين الضمير الحاضر, والغائب, والمخاطب, وما بين الظاهر بنوعيه المتصل والمنفصل, والضمير المستتر. يعرّف الضمير ويسمى الكناية أيضا بأنّه " الموضوع لتعيين مسماه مشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته." [22] أي: " ما دلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب وهو إمّا مستتر كالمقدر وجوباً في نحو أقوم ونقوم أو جوازاً في نحو يقوم أو بارز وهو إمّا متصل كتاء قمت وكاف أكرمك وهاء غلامه أو منفصل كـ أنا وهو وإيّاي". [23] وهو من المعارف "وإنَّما صار معرفة لأنّك لا تضمره إلَّا بعد ما يعرفهُ السامع".[24] فهو لا يعود إلّا على الاسم. [25]

الإحالة بالضمير الظاهر:

1- الضمير المتصل: وهو أحد أنواع الضمير الظاهر, فـ"المتصل: ما لم يستقل بنفسه".[26]

من ذلك ما جاء في باب من سُئل الحديث علما وهو مشتغل في حديثه, فأتمّ الحديث ثم أجاب السائل.

حدثنا محمد بن سنان قال: حدثنا فليح, وحدثني إبراهيم بن المنذر قال: حدثنا محمد بن فليح قال: حدثني أبي قال: حدثني هلال بن علي, عن عطاء بن يسار,عن أبي هريرة – رضي الله عنه- قال: "بينما النبي ﷺفي مجلس يحدث القوم, جاءه أعرابي فقال: متى الساعة؟ فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدِّث, فقال بعض القوم: سمع ما قال فكره ما قال! وقال بعضهم: بل لم يسمع- حتى قضى حديثه قال: " أين – أُراهُ- السائل عن الساعة؟ قال: ها أنا يا رسول, قال: "فإذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة" قال: كيف إضاعتها؟ قال: "إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة" [27]

(22) شرح تسهيل الفوائد, محمد بن عبد الله, ابن مالك الطائي الجياني أبو عبدالله جمال الدين(ت672هـ),, تحقيق: د, عبد الرحمن السيد, ود. محمد بدوي المختون, هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان, ط1, 1410هـ - 1990م: 1/ 120

(23) شرح قطر الندى وبل الصدى, أبو محمد جمال الدين بن هشام(ت 761هـ), تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد, القاهرة, ط11, 1383هـ : 93, وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك أبو محمد جمال الدين بن هشام, تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي, دار الفكر, بيروت- لبنان, د.ط, د.ت.: 1/ 99

(24) المقتضب, محمد بن يزيد أبو العباس المبرد(ت285هـ), تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة, عالم الكتب, بيروت – لبنان, د.ط, د.ت.: 4/ 280

(25) شرح قطر الندى وبل الصدى: 37

(26) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم, عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت911هـ), تحقيق: أ.د. محمد إبراهيم عبادة, مكتبة الآداب, القاهرة – مصر, ط1, 1424 هـ- 2004م: 27

(27) صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ), ومعه من هدى الساري شرح غريب صحيح البخاري للإمام ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ), تحقيق: خليل مأمون شيحا, دار المعرفة, بيروت- لبنان, ط3, 1431هـ- 2010م., كتاب العلم, باب من سئل علما وهو مشغل في حديثه, فأتمّ الحديث ثم أجاب السائل, رقم الحديث (59): 87

نجد في هذا الحديث هيمنة الضمير المتصل, والضمير المتصل أخف استعمالا من الضمير المنفصل, قال ابن جني: إنّ الضمير "المتصل وإن كان أضعف من الضمير المنفصل, فإنّه أكثر وأيسر في الاستعمال منه, ألا تراك تقول: إذا قدرت على المتصل لم تأت بالمنفصل. فهذا يدلّك على أنّ المتصل أخفّ عليهم وآثر في أنفسهم." [28]

والسبب في شيوع استعمال الضمائر المتصلة, ويسر استعمالها أنّها لا تحدث لبسا ولا استثقالا, وبها يقطع سبب الإشكال, فهي تابع غير مرتجل, على عكس الظاهر الذي هو مرتجل, فإذا قلت: زيد ضربت زيداً , لم تأمن أن يظن أنّ (زيداً) الثاني غير الأول, فإذا قلت: زيد ضربته, عُلِم بالمضمر أنّ الضرب إنّما وقع لزيد المذكور. [29]

وما وضعت الضمائر إلّا من أجل الاختصار, والمتصل أخصر, فكل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل؛ لما فيه من الاختصار المطلوب الموضوع لأجله الضمير [30] ومن الضمائر المتصلة ضمير الغائب (الهاء) والذي يختصّ بالنّصب والجرّ, ورأيناه يسهم في ربط مفاصل هذا الحديث النبوي, وهذا العنصر الإحالي الموضوع على حرف واحد, والذي يحيل في هذا الحديث تارة إلى ذات, وأخرى إلى مصدر حدث, نجد أنّ العامل فيه ليس واحداً, فقد يكون الفعل أو الاسم, وحسبما رأينا فإنّ هذا الضمير من أضعف وأخفّ الضمائر المتصلة, ربما كان ذلك عائدا إلى ما يمتلكه (الهاء) من الناحية الصوتية من صفات انعكست في الضمير على ما يبدو لنا, إذ هو من الأصوات المهموسة غير المجهورة, يخرج نفسا من الرئتين, فاللسان لا يشترك في نطقه, وفي ذلك قال ابن جني" ومن الحروف المهتوت وهو الهاء, لما فيه من الضعف والخفاء" [31] وتأكّدنا من الخليل بقوله: "ولم يكن في الحروف أهشّ من الهاء لأنّ الهاء نفس". [32] فهذا العنصر الإحالي فيه تحشيد كبير وانطلاق ممتد يسير إلى المحال إليه رجوعا ليتلقفه دون تركه, فاختياره كان طوعا وإرادة. فعندما كان العامل في هذا الضمير الفعل نجد (الهاء) عائدا إلى ذات (جاءه, فكَره, أُراه). أمّا عندما كان العامل في الضمير المتصل (الهاء) اسما نجده يحيل إلى ذات وحدث. إنّ الراوي لهذا الحديث كان أبو هريرة – رضي الله عنه- لكنه لم يكن المتحكم الوحيد للإحالة بهذا الضمير المتصل (الهاء), فالإحالة بهذا العنصر الإحالي العائد إلى النبي في (جاءَه) كان لأبي هريرة, ثمّ سلّم الإحالة في حركة مباغتة إلى شخص النبي ﷺعندما قال: (أُراهُ) وقد أحال الضمير إلى ذاته, فانحصرت الإحالة بضمير الغائب (الهاء) في كل ذلك في شخص النبي, أمّا عندما كان العامل بالضمير المتصل (الهاء) الاسم المضاف وذلك بجرّه, فنجد أنّ الضمير قد جعل المضاف معرفة" لأنّ المضاف للضمير في رتبة الضمير أو رتبة العَلَم وكلاهما أعرف من المعرف باللام" . [33] فهو قد عرّف المضاف ثم انتقل إلى المحال إليه بتحديده وتشخيصه. فـ (بعضهم) الهاء كانت لجمع وليس لمفرد, فالمحال إليه طائفة من القوم, وأطلق لفظ بعض؛ لأنّ الكلّ متحقق, ولا يعرف مدلولها إلّا بالمضاف إليه. و(حديثه) الهاء عائدة إلى النبي ﷺوهاتان الإحالتان كان المتحكم فيهما أبا هريرة, أمّا في (إضاعتها, أهله) فإحالتها كانت إلى حدث أو أمر, فالهاء في (إضاعتها) عائدة إلى الأمانة, والمتحكم في هذه الإحالة هو الأعرابي, و(أهله) الهاء عائدة إلى الأمر, والمتحكم فيها كان النبي ﷺ

الملاحظ أنّ الإحالة بالضمير المتصل (الهاء) بنوعي العامل فيها الفعل والاسم, باستثناء (بعضهم, وأهله) متصلة بأحداث, تحيل أحيانا إلى صاحب الحدث (جاءه, فكره, أُراه, حديثه), وأحيانا تشير إلى مصدر الحدث (إضاعتها). أمّا في (بعضهم) فقد اتصلت بمبهم حددت به المحال إليه الذات, و(أهله) حيث اتصلت باسم أحالته إلى (الأمر).

إنّ الحديث في سياقه كان مضطرا لهذا الضمير المتصل (الهاء), إذ لو "جاء الضمير والكلام غير مضطر إليه كان بمنزلة ما لم يذكر" [34]

وهذا مما لم نلمسه في هذا الحديث, فالدور الإحالي لهذا الضمير المتصل كان قوياً في سياقه, إذ لم يقتصر دوره على المحال إليه بتعريفه وتخصيصه فحسب, بل تعدى ذلك بإحالة ما اتصل به إلى المحال إليه من حدث أو مصدر, والراوي أبو هريرة فسح المجال لغيره للتحكم في إحالات هذا الضمير المتصل, والمشاركة بالرواية على وفق الأسلوب القصصي على الرغم من قصر النص, فهو قد نقل

(28) لخصائص, أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ), الهيئة المصرية العامة للكتاب, ط4, د.ت.: 2/ 194, وينظر: المقتضب: 3/ 119, وشرح المفصل, موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش(ت 643 هـ), قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إيميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية, بيروت - لبنان, ط1, 1422ه- 2001م.: 2/ 317

(29) ينظر: الخصائص: 2/ 195

(30) شرح ألفية ابن مالك, أبو عبد الله أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي, دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي http://aihazme.net:8/20, وينظر: شرح المفصل للزمخشري: 2/ 315

(31) سر صناعة الإعراب, أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ), دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, ط1, 1421هـ - 2000م.: 1/ 17

(32) العين, أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170هـ), تحقيق: د. مهدي المخزومي, د. إبراهيم السامرائي, دار ومكتبة الهلال, القاهرة, د.ط, د.ت: 3/355

(33) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ,الإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي (708- 761 هـ), اعتنى بها: محمد أبو الفضل عاشور, دار إحياء التراث العربي, بيروت – لبنان, ط1, 1422هـ - 2001م.:1/ 558

(34)الأصول في النحو, أبو بكر محمد بن سهل بن السراج(ت 490هـ),, تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي , دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, ط1, 1414هـ - 1993م: 2/ 239

صورة حية بأحداثها وأشخاصها كأنها مرئية محسوسة بنص محكم متماسك أدى فيه الضمير المتصل (الهاء) دوره المسند إليه في حركة انتقالية لم تحدث خللا في النص, بل زادته متانة وتماسكا, وكل إحالات هذا الضمير كانت قبلية, وهذا كان شأن ضميرنا المتصل الهاء كونه من الضمائر المتصلة التي توصف بأنها مما لا يفتتح بها الكلام. (35)

2- الضمير المنفصل: وهو النوع الثاني من أنواع الضمير الظاهر, "والمراد بالمنفصل الذي لا يلي العامل, ولا يتصل به بأن يكون معرًّى من عاملٍ لفظي, أو مقدَّما على عامله اللفظي, أو مفصولا بينه وبين عامله". (36) فهو "ما يمكن النطق به وحده من غير أن يتصل بكلمة أخرى". (37)

علمنا أنّ الضمير المتصل له ضمائر خاصة بالتكلم, والخطاب, والغيبة, وهذا النوع يماثله إذ إنّ "جميع الضمائر المنفصلة تشارك نظائرها المتصلة في الدلالة على التكلم, أو الخطاب, أو الغيبة, فلكلّ ضمير منفصل آخر متصل يماثله في معناه: فالضمير "أنا" يماثل التاء, والضمير "نحن" يماثل "نا" وهكذا..." (38) ومن حيث الموقع الإعرابي فإنّ هذا الضمير لا يقع مجرورا, إذ يستعمل للرفع والنصب فحسب. (39) والضمير المنفصل يقع على حرفين أو أكثر على عكس الضمير المتصل الذي يقع على حرف واحد؛ لهذا كان أخصر, والميل إليه أكثر, والعدول عنه إلى المنفصل يكون للضرورة, يقول ابن يعيش "فأمّا المنفصل, فلا يكون إلّا على حرفين, أو أكثر؛ لأنّه منفرد عن غيره بمنزلة الأسماء الظاهرة, ولا يمكن إفراد كلمة على حرف واحد".(40)

إنّ نسبة ورود هذا الضمير في كتاب العلم في صحيح البخاري لم يكن شائعا بكثرة, ولم يوازِ الضمير المتصل الذي أخذ أغلب المساحة في الإحالة بالضمائر, وهذا مصداق قول النحاة في اعتماد الضمير المتصل على حساب المنفصل؛ كونه أوجز, وأخصر, والعرب كما نعلم تميل إلى الاختصار والخفة والسهولة متى ما وجدت إلى ذلك سبيلا, والضمير المنفصل أثقل من المتصل, ومع ذلك فاستعماله في كتاب العلم كان دقيقا, ومنتقى بعناية فائقة, ولنأخذ مثالا يوضح لنا دور هذا الضمير بوصفه عنصرا إحاليا, من ذلك ما جاء في باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس.

حدثنا موسى بن إسماعيل قال: حدثنا وهيب قال: حدثنا هشام, عن فاطمة, عن أسماء قالت: أتيت عائشة وهي تصلي, فقلت: ما شأن الناس؟ فأشارت إلى السماء, فإذا الناس قيام, فقالت سبحان الله, قلت: آية؟ فأشارت برأسها: أي نعم, فقمت حتى تجلاني الغشيُ, فجعلت أصبُّ على رأسي الماء, فحمد الله عز وجلّ النبيﷺ, وأثنى عليه, ثم قال: " ما من شيء لم أكن أُريته إلّا رأيته من مقامي, حتى الجنة والنار, فأوحي إلى أنّكم تفتنون في قبوركم مِثل – أو قريب, لا أدري أي ذلك قالت أسماء – من فتنة المسيح الدجال, يقال: ما علمك بهذا الرجل؟ فأمّا المؤمن – أو الموقن, لا أدري بأيهما قالت أسماء – فيقول: هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى, فأجبنا واتبعنا, هو محمد ثلاثا, فيقال: نم صالحا, قد علمنا إن كنت لموقنا به, وأما المنافق أو المرتاب- لا أدري أيَّ ذلك قالت أسماء – فيقول: لا أدري, سمعت الناس يقولون شيئا فقلته" (41)

الرائي لهذا الحديث يجد أنّ ضمير الفصل الإحالي لم يرد إلّا بصيغة الضمير الغائب في حالة الرفع للمفرد المؤنث والمذكر (هي, هو), وهذا الضمير يدعى ضمير الشأن, وهو ملتزم التقديم "فإنّ السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف تكون, فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن, وهو السّر في التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة". (42) لهذا هو يفسر بجملة بعده, ويأتي في صدر الجملة الخبرية؛ دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه, وشرط جملته أن تكون خبرية, فلا تفسره الجملة الإنشائية أو الطلبية,

(35) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 1/ 100, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع, السيوطي (ت 911هـ), تحقيق: أحمد شمس الدين, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط1, 1418هـ 1998م.: 22/1

(36) شرح المفصل: 2/ 318

(37) النحو الواضح في قواعد العربية, علي الجارم, ومصطفى أمين, إعداد: محمد حماسة عبد اللطيف, وعصام عيد أبو غريبة الدار المصرية السعودية, القاهرة– مصر,1403هـ - 1983م: 203/1, وينظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: 85

(38) النحو الوافي, عباس حسن(ت 1398هـ), دار المعارف, مصر, ط15, د.ت.: 1/ 227

(39) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 200/1

(40) شرح المفصل: 2/ 31

(41) صحيح البخاري, كتاب العلم, باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس, رقم الحديث (86), 96.

(42) الإيضاح في علوم البلاغة, محمد بن عبد الرحمن بن عمر, أبو المعالي, جلال الدين القزويني الشافعي (ت 739هـ), تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي, دار الجيل, بيروت – لبنان, ط3, د.ت: 8/2

وأن يصرح بهذه الجملة, ولا يجوز حذف جزء منها؛ لأنّ الحذف منافٍ للمعنى الذي يجيء به هذا الضمير وهو تأكيدها وتفخيم مدلولها. (43)

وهذا الشيء أكّد عليه ابن يعيش في شرحه "اعلم أنّهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية, أو الفعلية, فقد يقدِّمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة, وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير, وتفسيراً له. ويوجِّدون الضمير؛ لأنّهم يريدون الأمر والحديث, لأنّ كلّ جملة شأن وحديث, ولا يفعلون ذلك إلّا في مواضع التفخيم والتعظيم" . (44)

فالجملة تفسره, وهو يؤكّدها ويفخم مدلولها, والسبب في مجيء جملة تفسر ضمير الشأن دون غيره من الضمائر المنفصلة؛ وذلك لأنّ غيره من مثل "ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة وأمّا ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة فاحتيج إلى ما يفسره". (45)

ففي المرة الأولى لاستعمال هذا العنصر المحيل (هي) للمؤنث الغائب مرة واحدة, نجده قد أحال إلى شخص بعينه, وهو شخصية السيدة عائشة – رضي الله عنها- بعينها (**أتيت عائشة وهي تصلي**), في إحالة قبلية على الرغم من أنّ هذا الضمير لا يلتزم هذه الإحالة؛ وذلك بسبب أنّ هذا العنصر المحيل كان جزءا من جملة توضح حال السيدة عائشة – رضي الله عنها-, والحال – مثلما هو معلوم- تابع يأتي بعد صاحبه, فلا يجوز أن يتقدمه, وكانت جملة الحال اسمية مصدرة بـ (هي) المبتدأ, والجملة الفعلية (تصلي) خبر المبتدأ, فهذه الجملة هي التي فسرت العنصر المحيل, وجعلته مشاهداً, ومن ثم فإنّ وجود هذا العنصر المحيل كونه مبتدأ يؤكّد على حالة عظيمة, وهي حالة كونها تصلي, فهذا العنصر المحيل (الضمير المنفصل) اختزن الشخص, وأحال إليه, ثم انتقل إلى إحالة الحالة إلى صاحبها وشأنه في ذلك الوقت. والمتحكم في هذه الإحالة كانت السيدة أسماء – رضي الله عنها-, إذ هي التي قصّت الحدث, ثم بعد ذلك ينتقل الضمير المنفصل إلى ضمير المفرد الغائب للمذكر (هو) في إحالة إلى شخص النبيﷺ والإحالة كانت بعدية (**هو محمد رسول الله**), و (**هو محمد ثلاثا**), ففي الأولى كانت جملة العنصر المحيل اسمية مصدرة بالمحال إليه المبتدأ (محمد), والخبر (رسول الله), في إحالة تعظيمية لشخص النبي ﷺ بعينه؛ كونه رسولا يأتي بالهدى والبينات, والشيء ذاته ينطبق على ضمير الفصل (هو) في إحالته الثانية إلى الشخص عينه (محمد), إلّا أنّ الملاحظ للوهلة الأولى أنّ الجملة الخبرية التي جاءت لتفسر العنصر المحيل الضمير المنفصل (هو) أنّ أحد جزأيها محذوف وهو الخبر, ونحن قلنا في ابتداء الكلام إنّ هذا الأمر منافٍ لخصائص مجيء هذا الضمير, لكن الحذف كان في اللغة الظاهرية فحسب؛ لأجل الاختصار, دون حذفه معنى, فحكما هو موجود إذ إنّ خبر هذه الجملة يفسره المذكور قبله في الجملة الأولى. وهذا هو دأب العرب في اللجوء إلى الاختصار والإيجاز وعدم التكرار, فالحاجة لا تستدعي تكرار الخبر طالما أنّ هناك ما يفسره, فهو على تقدير: هو محمد رسول الله ثلاثا. بتأكيد الشيء ذاته المذكور في الأولى, وهو عظم شأن النبيﷺ وما جاء به من البينات والهدى.

إنَّ خصائص هذا العنصر المحيل في إحالته داخل النّص لا يمكن أن تعطى لغيره, فاستعماله كان منصفا للمحال إليه, فهو لم يكن بديلاً عن المحال إليه, بل صورة تعيدك للأصل "لأنّ الضمير يردُّ الشيء إلى أصله", (46)

فحضور هذا الضمير كان ضروريا لاكتساب النّص الوجهة المطلوبة, فهو قد عمل بالدور المعطى له على توجيه الحديث الوجهة التي ترومها اللغة والمعنى, فكان بمنزلة الميزان بالنسبة للحس والوعي. "ومهما يكن من أمر فللضمير مقاصد في الإحالة يكشف عنها السياق"(47)

الإحالة بالضمير المستتر:

الضمير المستتر: هو الذي لا يظهر في التركيب, ويكون واجب الاستتار, أو جائز الاستتار, فواجب الاستتار "هو الذي لا يزال مستكنا, ولا يغني عنه ظاهر ولا مضمر بارز, كالمَنْويِّ في نحو: أَفْعَلُ, ونفعلُ, افعلْ, وتفعلُ, ونَزالِ, فكل واحد من هذه الأمثلة الخمسة رافع اسم استغنى بمعناه عن لفظه, فإن قصد توكيده جيء بالبارز المطابق وهو: أنا بعد أفعل, ونحن بعد نفعل, وأنت بعد البواقي" (48)

أما الضمير الجائز الاستتار فـ "هو الذي يخلفه ظاهر أو مضمر بارز". (49)

---

(43) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1/ 224
(44) شرح المفصل: 335/2
(45) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1/ 218

(46) المصدر نفسه: 1/ 388
(47) أنماط جملة صلة (الّذي) الاسميَّة غير المؤكدة في القرآن الكريم – دراسة دلالية- :م.د. شيبان أديب رمضان, و أ.د. فراس عبد العزيز عبد القادر, مجلة آداب الرافدين, جامعة الموصل, العراق, العدد (76), 1440هـ - 2019م: 76
(48) شرح تسهيل الفوائد: 1/ 120, وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 103/1, وشرح المفصل: 326/2- 327
(49) شرح تسهيل الفوائد: 1/ 121

الملاحظ أنّ هذا الاستتار في الضمير قد التزمته العرب في حالات معلومة, ومواطن محددة, فهذا الاستتار المنوي في الفعل قال عنه ابن يعيش: "غُلُوًّا في الإيجاز, وذلك عند ظهور المعنى, وأمن اللَّبْس, وذلك في أفعال مخصوصة". (50)

والضمير المستتر يسمى المستكن – أيضا- لا يكون إلّا مرفوعا؛ لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل, وله بدّ من المفعول". (51)

لهذا لم يكن الاستتار في ضمير النّصب, إذ لو استتر ضمير النصب لأوقع في اللَّبْس, ولم يكن معلوماً؛ لأنّ المفعول به غير لازم لكلّ فعل فقد يفارقه, إذ هو فضلة, وكذلك الحال في الضمير المجرور, فهو – أيضا- لا يستتر؛ لأنّه لا يتصل بالفعل, وفضلة غير عمدة. (52)

إنّ العرب لما وثقت "بكنه الضمير المستتر, وأنّه لا يكون إلّا ضمير رفع متصل, وعلمت مكانه, وعرفت محلَّه, وأنّه لا يكون إلّا في الأفعال وشبهها؛ التزمت إخفاؤه, وأوجبت استتاره".(53) إنّ هذا الغلو في تحقيق الاختصار عن طريق استتار الضمير لم يلغِ الدور الإحالي له, فالضمير المستتر "وإن لم يظهر في التركيب فإنّه في قوة الملفوظ به", (54) ولهذا يسمى مستتراً وليس محذوفاً.

وهذا يجرَّنا إلى القول بأنَّ الإحالة لا تلتزم في عناصرها الإحالية الظهور دائما, إنَّما استتار بعض عناصرها الإحالية يكون داعماً للنص في إيجازه, دون حصول لَبْس, أو إخلال بمعناه وقوته.

جاء في كتاب العلم باب ما ذكر في ذهاب موسى – صلى الله عليه وسلم- في البحر إلى الخضر. حدثني محمد بن غُرَير الزُّهري قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال: حدثني أبي, عن صالح, عن ابن شهاب حدَّث: أن عبيد الله بن عبد الله أخبره, عن ابن عباس: أنّه تمارى هو والحُرُّ بن قيس بن حصن الفزاري في صاحب موسى, قال ابن عباس: هو خَضِرٌ, فمرَّ بهما أُبي بن كعب, فدعاه ابن عباس فقال: إنّي تماريت أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى, الذي سأل موسى السبيل إلى لُقيّه, هل سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يذكر شأنه؟ قال: نعم, سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "بينما موسى في ملأ من بني إسرائيل, جاءه رجل فقال: هل تعلم أحد أعلم منك؟ قال موسى: لا, فأوحى الله إلى موسى: بلى, عبدنا خضرٌ, فسأل موسى السبيل إليه, فجعل الله له الحوت آية, وقيل له: إذا فقدت الحوت فارجع فإنّك ستلقاه, وكان يتبع أثر الحوت في البحر, فقال لموسى فتاه: (أريت إذ أوينا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت وما أنسانيه إلّا الشيطان أن أذكره), (قال ذلك ما كنا نبغ فارتدا على آثارهما قصصا) [الكهف: 63- 64] فوجدا خضرا فكان من شأنهما الذي قصَّ الله عزَّ وجلَّ في كتابه. (55)

إنّ السلسلة السطحية الممتدة لسياق هذا الحديث يبدو فيها وجود الضمير غائبا, إلّا أنّ غيابه واستتاره في حكم الملفوظ به, فهو موجود في البنية العميقة للنّص, يعرفه المتكلم والمتلقي للنص, ولا حاجة إلى قرينة تحدده؛ لأنّه ليس محذوفا, فالمحذوف هو الذي يحتاج إلى قرينة تحدّده وتوضّحه وتفسّره, أمّا الضمير المستتر فهو منوي في الفعل, لا يمكن الاستغناء عنه, فلو عدنا إلى الحديث نجد فيه الضمير المستتر بوصفه عنصراً إحالياً يسير بوتيرة متناسقة موزونة لا خلل فيها, إذ ليس هناك كثرة في استعمال الضمير المستتر في نص هذا الحديث؛ والسبب يعود إلى أنّ كثرة استعمال الضمير المستتر يضرّ بقوة النّص, ويُحدث الالتباس على المتلقي, وفي هذا يقول سيبويه: " كلما كثر الاضمار كان أضعف". (56) فالأصل هو أن تذكر عناصر الكلام, ولكن "إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى" (57) وهذا الكلام عام يشمل الحذف والاستتار.

فنجد في هذا الحديث أنّ الضمير المستتر كان متأرجحا بين وجوب استتاره وجوازه, مع ترجيح كفة المستتر جوازا؛ لكثرته على المستتر وجوباً بفارق نقطة واحدة, فالأفعال التي استتر فيها هذا العنصر الإحالي كانت كالآتي:

القسم الأول: المستتر وجوبا: (**تمارى – تعلم- فارجع- ستلقاه- أذكره – نبغ**).

القسم الثاني: المستتر جوازا: (**فقال – قال- فقال- قيل- قال – يذكر – يقول- يتَّبعُ**).

(50) شرح المفصل: 2/ 327, وينظر: شرح الرضي على الكافية, رضي الدين الأستراباذي, تصحيح: يوسف حسن عمر, تعليق: يوسف حسن عمر, مؤسسة الصادق – طهران, د.ط, د.ت.: 2/ 427

(51) ترشيح العلل في شرح الجمل, القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت 617هـ), إعداد: عادل محسن سالم العميري, ط1, 1419هـ – 1998م.: 342, وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 102/1

(52) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 426- 428, والضمير المستتر في الدرس النحوي, سعود بن عيد بن عابد الصاعدي, أطروحة دكتوراه, بإشراف: أ. د. عياد بن عبيد الثبيتي, جامعة أم القرى, كلية اللغة العربية, المملكة العربية السعودية, 2009م: 10

(53) الضمير المستتر في الدرس النحوي: 10

(54) المصدر نفسه: 9

(55) صحيح البخاري, كتاب العلم, باب ما ذكر في ذهاب موسى صلى الله عليه وسلم في البحر إلى الخضر, رقم الحديث (16): 92- 93

(56) الكتاب, عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء, أبو بشر الملقب سيبويه (ت180هـ), تحقيق: عبد السلام هارون, مكتبة الخانجي, القاهرة – مصر, ط3, 1408 – 1988م: 1/ 259

(57) البرهان في علوم القرآن, بدر الدين الزركشي(ت 794هـ),, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار إحياء الكتب العربية, بيروت – لبنان, ط1, 1376هـ - 1957م.: 3/ 104

لو نظرنا إلى هذه الضمائر المستترة وجوباً وجوازاً لوجدنا أنّ المحال إليه ليس واحداً, حتى في فعل القول المكرر؛ لأنّ المشاركين في صناعة هذا الحدث ليسوا واحداً, إذ كلٌّ له دور يؤديه أكثر من مرة, فالإحالة بالضمير المستتر بنوعيه واجبة؛ لتجنب التكرار, وإثارة الزخم في ذكر الشخصيات بمسمياتها, مما يؤثر في تناسق النّص وإثقاله بما لا داعي له. فالنّص له فكرة مهمة يروم وصولها إلى المتلقي, وليس الهدف ذكر الشخصيات بمسمياتها, إذ إنّ ذكر الشخصية في مرحلة من مراحل سير النّص كان لأجل دوره الضروري والداعم لفكرة النّص, فإذا احتجنا إلى إعادته لتأكيد قضية أو حدث ما ...الخ, ففي هذه الحالة سوف نستنجد بالضمائر, ومنها الضمير المستتر بنوعيه؛ كونه لا يحدث لَبْسا على المتلقي, فكان وسيلة داعمة للتركيز على فكرة النّص, دون الالتفات إلى غيرها, ومن دون تضييع معالم وملامح الشخصية التي كان لها دور في صناعة النّص. فالالتفات إلى مركز الثقل في النّص, وفكرته يكون أسهل بوجود الضمائر الإحالية المستتر

ثانيا: الإحالة بأسماء الإشارة:

إنّ استعمال اسم الإشارة في النظام الإحالي أمرٌ لا يمكن التغافل عنه, فهو من العناصر الإحالية المهمة, إذ هو شيء مطرد في الإحالة, تعتمده في تراكيبها بوصفه عنصراً إحالياً رابطاً لمفاصل النّص عن طريق إحالته إلى المحال إليه, واستحضاره كأنّه مشاهد محسوس, هو وصفاته وحالاته. فاسم الإشارة يعرّف بأنّه "ما دلَّ على مسمى, وإشارة إلى ذلك المسمى, تقول مشيرا إلى زيد مثلا :"هذا" فتدلّ لفظة "ذا" على ذات زيد, وعلى الإشارة لتلك الذات". [58] عناصر الإشارة ليست واحدة, فنهاك ما يختص بالمذكر والمؤنث, والقريب, والبعيد, والمتوسط, حسب الاستعمال. [59] اسم الإشارة من الأسماء المبنية المبهمة, أصبح معرفة بفضل الإشارة أو الإيماءة التي فيه, فهو يحتاج إلى ما يفسره, يقول محمد بن عبد الله الوراق: "وأمّا المبهم: فإنّما صار معرفة بالإشارة التي فيه, فصارت الإشارة – إذا كان يقصد بها شخص بعينه – تجري مجرى ما فيه الألف واللام". [60] وهذه المعرفة في اسم الإشارة لم تعطَ له أصالة لأنّه يعرّف بغيره, فصار تعريفه فرعا فلذلك صار أنقص من الأعلام مرتبة". [61]

إذن اسم الإشارة ليس قائما بنفسه, وإنّما بما يشير ويحيل إليه, والأصل فيه أن يشير إلى الأشياء المحسوسة, يؤكّد هذا الأمر الدكتور فاضل السامرائي بقوله: إنّ "الأصل في أسماء الإشارة أن يشار بها إلى الأشياء المشاهدة المحسوسة, نحو: (هذا الفتى أكبر من هذا) واستعماله في غير المشاهد وفي غير ما يدركه الحس مجاز لتنزيله منزلة المحسوس المشاهد" [62]

واعتماد اسم الإشارة في الإحالة؛ وذلك للأغراض التي يمتلكها هذا العنصر الإحالي, فدوره لا يقف على الربط والإحالة فحسب, بل له أغراض بارزة تستجلى وتحدّد داخل النّص, فاستعماله مشروط بمقصدية المتكلم لغرض معين يرومه منه

واعتماد اسم الإشارة في الإحالة؛ وذلك للأغراض التي يمتلكها هذا العنصر الإحالي, فدوره لا يقف على الربط والإحالة فحسب, بل له أغراض بارزة تستجلى وتحدّد داخل النّص, فاستعماله مشروط بمقصدية المتكلم لغرض معين يرومه منه

وأبرز أغراض الإشارة هي: [63]

1- تمييز الشيء المقصود أكمل تمييز بالإشارة المحسوسة إليه.

2- تنزيل الأشياء المعقولة, أو غير المشاهدة منزلة الأشياء المحسوسة المشاهدة.

3- بيان حال المشار إليه في القرب والبعد.

4- التعظيم: وقد يكون التعظيم بلفظ القريب والبعيد.

(58) شرح شذور الذهب: 1/78- 79, وينظر: التوقيف على مهمات التعاريف, , زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت1031هـ), عالم الكتب, القاهرة, 1410هـ - 1990م: 51, ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: 85

(59) ينظر: شرح شذور الذهب: 79, والمقتضب: 3/ 186

(60) علل النحو, محمد بن عبد الله بن العباس, أبو الحسن, ابن الوراق (ت 381هـ), تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش, مكتبة الرشد, الرياض- السعودية, ط1, 1420هـ - 1999م: 381, وينظر: المقتضب, محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي, أبو العباس, المعروف بالمبرد (ت285هـ), تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة, عالم الكتب, بيروت – لبنان, د.ط, د.ت.: 216/4

(61) علل النحو: 382

(62) معاني النحو, الدكتور فاضل صالح السامرائي, دار الفكر, عمان – الأردن, ط1, 1420هـ - 2000م: 1/ 88

(63) معاني النحو: 1/ 88- 89, وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 2/ 18

5- التحقير: ويكون بلفظ القريب والبعيد.
6- التعريض بغباوة المخاطب, ويعني ذلك أنّ المخاطب لا يتميز الشيء عنده.

على الرغم من أهمية هذا العنصر المحيل إلّا أنّه أقل استعمالا من الضمير, وعلى هذا فاستعماله في كتاب العلم في صحيح البخاري لم يكن ذا سعة كبيرة, وقد كان محدودا بنوع معين, إذ لحظنا ترجيح كفة اسمي الإشارة (هذا- هذه) – على تباين في نسبة الاستعمال- على بقية أسماء الإشارة الأخرى التي استعمل منها عدداً محدوداً جداً في مواضع معينة قليلة. ولبيان الدور الإحالي لاسم الإشارة نأخذ مثالاً بذهابنا إلى باب قول النبي – صلى الله عليه وسلم- : "ربَّ مبلغٍ أوعى من سامعٍ" .

حدثنا مُسَدَّدٌ قال حدثنا بشر قال: حدثنا ابن عون, عن ابن سيرين, عن عبد الرحمن بن أبي بكرة, عن أبيه ذكر النبي – صلى الله عليه وسلم – قَعَدَ على بعيره, وأمسك إنسان بخطامه, أو بزمامه قال: "أي يوم هذا؟ فسكتنا حتى ظننا أنّه سيسميه سوى اسمه. قال: "أليس يوم النحر"؟! قلنا: بلى. قال: "فأي شهر هذا؟" فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه, فقال: "أليس بذي الحجة؟!" قلنا: بلى. قال: "فإنّ دماءكم, وأموالكم, وأعراضكم بينكم حرام, كحرمة يومكم هذا, في شهركم هذا, في بلدكم هذا, ليبلغ الشاهد الغائب, فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه" (64)

هذا الحديث كان جزءا من خطبة خطبها الرسول ﷺ يوم النّحر في حجة الوداع, التي كانت فيها وصايا جامعة لأمته, والملاحظ في هذا الحديث ورود اسم الإشارة بلفظ **(هذا)** للمذكر (5 مرات), واستعمال اسم الإشارة **(هذا)** يكون لإرادة القرب.(65) وهو متكون من" ها للتنبيه وذا للإشارة" (66) فـ (ها) حرف للتنبيه والتذكير والتأكيد على الوصايا التي أوصى بها النبيﷺ. فـ **(هذا)** في المرة الأولى أحال إلى (يوم النّحر), وفي المرة الثانية كانت إحالته إلى شهر (ذي الحجة), في إحالة بعدية؛ إذ لو كانت قبلية لأحالت إلى النكرة (يومٍ) في قوله (أي يوم), وفي الثانية إلى (شهر) في قوله (أي شهرٍ), واسم الإشارة بوصفه عنصراً محيلاً مبهم يحتاج إلى ما يفسره, فعند إحالته إلى النكرة لن يتوضح ويفسر إبهامه, فالنكرة لا تفسر المبهم؛ لأنّها في ذاتها غير محددة أو مخصصة, و"الإشارة دلالة عقلية أو حسية إلى شيء بحيث لا يشاركه فيه غيره" (67) فـ (يومٍ) و(شهرٍ) ليس فيهما ما يمنع إشراك الغير. والعنصر المحيل يحتاج إلى معرفة كي يُزال إبهامه, لذا كان المحال إليه في المرة الأولى **(يوم النّحر)**, وفي المرة الثانية كان المحال إليه شهر **(ذي الحجّة)**, وبهذه الإحالة عمل على تمييز المقصود أكمل تمييز عندما أشار إليه إشارة محسوسة, وجعله بمنزلة المشاهد مجازا, فالنبي محمد ﷺ يريد بسؤاله استحضار الهمم والانتباه؛ لأنّه سيتحدث عن أمر عظيم. وبعد حصول الانتباه, وتنشيط الأذهان لمن كان حاضرا وقتذاك أكَّد على حرمة الدماء والأموال والأعراض, وأنّ حرمتها مثل حرمة يوم النّحر, في شهر ذي الحجّة, في مكة المكرمة, والملاحظ في ورود اسم الإشارة أنّه لا يتقدم المشار إليه, فالمحال إليه (المشار إليه) الأول كان **(يومكم)** المعرف بالإضافة, وكذلك الحال في الإحالة إلى **(شهركم)** و **(بلدكم)**. فوجود اسم الإشارة **(هذا)** الدّال على القرب, كان تأكيدًا وتنبيهًا على أنّ المقصود هو اختصاص اليوم والشهر والبلد الذي نحن فيه. وأنّ الحرمة باقية إلى يوم القيامة, وبأنّ الشاهد السامع عليه أن يبلغ الغائب, فإن لم يستوعب هذا الحاضر الشاهد ربما يكون المبلِّغ أوعى منه.

إنّ اسم الإشارة في هذا الحديث في إحالته البعدية والقبلية لم يكن عبثيا, بل سائرا وفق قوانين وتوجهات هذا النص, فالاستعمال هو الذي يحدد المقصود منه, وهو الذي يبيح الخروج عن الأصل اقتضاء, فاسم الإشارة (هذا) قد عمل بعد إحالته إلى المحال إليه ببيانه وتحديده إلى الإحاطة به, واستحضار عظمته أمام القلوب والعيون, فأكسب النّص بوجوده قيمة مادية بأن أعطى امتداداً خطياً أو سطحياً للنص عندما أخذ النّص هذا العنصر الإحالي لينتهي به إلى المحال إليه بطريقة سهلة وسلسلة, وقيمة معنوية عندما أسهم بوجوده إكمال عملية المعنى داخل النص.

ثالثا: الإحالة بالاسم الموصول:

من العناصر الإحالية التي لن تتحصل الفائدة والمقصود منها في الكلام إذا أُخذت وحدها, إلّا بالاستعانة بالمقصود الذي يعرفه للمتلقي. إذ بالوصل تتحقق المعرفة, فالموصول "هو اسم مفعول من وصل الشيء بغيره جعله من تمامه إذ لا يتم معناه إلّا بالصلة". (68)

وقيل إنّ سبب تسميتها أسماء موصولة؛ "لأنّها تفتقر إلى صلات توضحها وتبينها؛ لأنّها لم تفهم معانيها بأنفسها, ألا ترى أنّك لو ذكرتها من غير صلة, لم تفهم معناها, حتى تُضَمَّ إلى شيء بعدها" (69) إذن الاسم الموصول يتعرّف بصلته, وهذا الكلام ينطبق على كل الأسماء

(64) صحيح البخاري, كتاب العلم, باب رب مبلغ أوعى من سامع, رقم الحديث (67): 90
(65) معاني النحو: 90/1
(66) اللمع في العربية, , أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392 هـ), تحقيق: فائز فارس, دار الكتب الثقافية, الكويت, د.ط, د.ت: 1/ 62
(67) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: 1/ 76

(68) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, , محمد بن مصطفى الخضري الشافعي, دار الفكر, بيروت – لبنان, د.ط, د.ت. 1/ 166
(69) أسرار العربية, عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري, أبو البركات, كمال الدين الأنباري (ت 577هـ), دار الأرقم بن أبي الأرقم, ط1, 1420هـ - 1999م: 263

الموصولة, إذ "تفتقر كلّ الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير مطابق لها يسمى العائد والصلة إمّا جملة, وشرطها: أن تكون خبرية معهودة, إلّا في مقام التهويل والتفخيم, فيحسن إبهامها, فالمعهودة كـ (جاء الذي قام أبوه),والمبهمة نحو: {فغشيهم من اليم ما غشيهم}*, ولا يجوز أن تكون إنشائية كـ "بعتكه" ولا طلبية كـ "اضربه" و" لا تضربه", وإمّا شبهها, وهي ثلاثة: الظرف المكاني, والجار والمجرور, التامان, ... والصفة الصريحة, أي الخالصة للوصفية, وتختص بالألف واللام؛ كـ"ضارب", و"مضروب", و"حسن" [70]

فالأسماء الموصولة يثبت لها صفة العموم, لهذا هي من المبهمات, لتأتي صلاتها مبينات لها. [71]

"فالأصل في الخبر أن يكون مجهولاً عند المتلقي جهلاً مطلقاً, فحين نقول: هذا قدِم رسولا؛ فالجملة الفعلية (قدِم رسولا) مجهولة لديه جهلا مطلقا, ولم يعلمها إلّا بعد لفظ المتكلم بها, في حين أنّ هذا الإطلاق يتقيد إذا أُخبر بالموصول" [72] وكذلك لا يمكن الفصل بين الاسم الموصول وصلته؛ لأنّهما كالكلمة الواحدة. [73] "ومتى كانت الجملة تفسيراً لم يحسن الوقف على ما قبلها دونها لأنّ تفسير الشيء لاحق به ومتمم له وجار مجرى بعض أجزائه كالصلة من الموصول" [74]

والأسماء الموصولة يقسمها النحاة على قسمين: مختص ومشترك, أمّا المختص فهو ما استعمل لشيء واحد لا يتجاوزه إلى غيره, وهو (الذي, والتي) وما تفرع عنها, والمشترك هو ما كان لعدة معانٍ بلفظ واحد, مثل: من, وما, وأي. [75] إنّ استعمال الاسم الموصول بوصفه عنصراً إحالياً لا يخفى أثره في كتاب العلم في صحيح البخاري, إلّا أنّ الملاحظ هو هيمنة استعمال الاسماء الموصولة المشتركة **(من, ما)** على بقية الأسماء الموصولة الأخرى, التي يمتاز أثرها بالمحدودية, إذ نسبتها قليلة جدا, وسنعرض مثالا نوضح فيه الدور الإحالي للاسم الموصول, من ذلك باب ما جاء في العلم.

حدثنا عبد الله بن يوسف قال: حدثنا الليث عن سعيد هو: المَقْبُرِيُّ عن شَرِيك بن عبد الله بن أبي نمر: أنّه سمع أنس بن مالك يقول: بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد, دخل رجل على جمل, فأناخه في المسجد ثم عقله, ثم قال لهم: أيُّكم محمدٌ؟ والنبي صلى الله عليه وسلم متكئ بين ظهرانيهم, فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكئ, فقال له الرجل: يا ابن عبد المطلب, فقال له النبي – صلى الله عليه وسلم- : "قد أجبتك", فقال الرجل للنبي – صلى الله عليه وسلم-: إنّي سائلك فمشدّدٌ عليك في المسألة, فلا تجد عليَّ في نفسك, فقال: "سل عمَّا بدا لك" فقال: أسألك بربّك وربّ من قبلك, آلله أرسلك إلى النّاس كلّهم؟ فقال: اللهم نعم". قال: أنشدك بالله, آلله أمرك أن نصلّي الصلوات الخمس في اليوم والليلة؟ قال: "اللهم نعم". قال: أنشدك بالله, آلله أمرك أن نصوم هذا الشهر من السنة؟ قال: "اللهم نعم", قال: أنشدك بالله, آلله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟ فقال النبي – صلى الله عليه وسلم -: "اللهم نعم", فقال الرجل: آمنت بما جئت به وأنا رسول من ورائي من قومي, وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر". [76]

إنّ هذا الحديث يبين لنا عظمة تواضعه ﷺ وحسن خلقه وتلطّفه في ردّه على الرجل السائل, والذي شدّد عليه في المسألة, وقبل أن يطرح أسئلته أعطى مقدمة يعتذر فيها عن تشدّده في سؤال النبيﷺ وهذا الشيء مما يُحَسِّنُ موقع حديثه عند المحدث, عندما قال: "إنّي سائلك فمشدّد عليك في المسألة, فلا تجد عليَّ في نفسك" أي: لا تغضب عليَّ. وهذا الرجل سيبلغ قومه هذا الدّين, وما سأل النبي ﷺ ويدعوهم إليه. لو لحظنا أن الاسم الموصول بنوعيه المذكورين (ما, من) قد جاءا في سياق طرح الأسئلة والإجابة. وقد ذكر الاسم الموصول أربع مرات, اثنتين لـ (ما), واثنتين لـ (من).

إنّ (ما, من) من العناصر الإحالية, وهي في اللغة من المشتركات, فالحكم فيها متوقف إلى أن يظهر المراد بالبيان, والمراد هو الحق, ولا يترك طلبه, فنحتاج إلى التأمل في الصيغة, وفي موقعها داخل النّص وإحالتها, فيها معانٍ تأتي على وجه التساوي في الاحتمال, أمّا في تناولها داخل النّص فينتفي معنى التساوي, ويوجب اعتقاد الأحقية فيما هو مراد.

(70) وضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:1/ 168- 169, وينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 1/ 181- 182, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1/ 279

(71) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول, , محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت 1250هـ), تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية, دار الكتاب العربي, ط1, 1419هـ - 1999م: 1/ 305

(72) الأبعاد الدلالية للموصول وجملة صلته في فكر عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ), م.م. جرجيس طه صالح, مجلة آداب الرافدين, جامعة الموصل, العراق, العدد (75), 1440هـ - 2018م: 285.

(73) البرهان في علوم القرآن: 3/ 162

(74) المصدر نفسه: 3/ 37

(75) معاني النحو: 1/ 123- 124

(76) صحيح البخاري, باب: ما جاء في العلم, رقم الحديث (63): 88- 89

تستعمل **(من)** للإحالة إلى العاقل, فهي لا تقع على غير العاقل إلّا في مواضع, أمّا **(ما)** فتقع على ذوات ما لا يعقل, وعلى صفات من يعقل, وهذا يظهر أنّ **(ما)** أوسع استعمالا من **(من)** وأكثر إبهاما منها, وبناء **(ما)** يوافق استعمالها المتسع, فإنّ مدة الألف المتسعة في آخرها تشاكل الاتساع في معناها, أمّا **(من)**, فهي مقيدة بالسكون, ولهذا كان استعمالها مقيدا بأولي العلم. (77)

ومواضع استعمال ما لا يعقل أكثر من مواضع من يعقل, وفي هذا مجانسة للمعنى .

في هذا الحديث نجد أول استعمال للاسم الموصول كان **(ما)** في ردّ النبي ﷺ للرجل, إذ أحال إلى شيء معنوي "سل عما بدا لك", أي: الذي ظهر لك وجئت تسأل عنه. فهذا الأمر شيء غير مادي أو ذاتي, والمرة الثانية كانت الإحالة بـ **(ما)** إلى الدين عندما قال الرجل: "آمنت بما جئت به". وما جاء به النبي ﷺ كان الدين وشريعته, أيضا كان الأمر هنا معنوياً, ففي الإحالتين كان المحال إليه ما لا يعقل؛ لأنّه ليس ذاتاً, وكانت **(ما)** بمعنى الاسم الموصول المختص **(الذي)**.

نلحظ أنّ العنصر الإحالي **(ما)** قد أتى موصولا بما قبله من الكلمة. فهل لهذا علاقة بالمحال إليه؟

من هذه الناحية قال الزركشي: "اعلم أنّ الموصول في الوجود توصل كلماته في الخط كما توصل حروف الكلمة الواحدة والمفصول معنى في الوجود يفصل في الخط, كما تفصل كلمة عن كلمة" (78)

فوصل **(ما)** بالكلمة التي قبلها في إحالتيها؛ لأنّ المحال إليه مجمل غير مفصل, لهذا جعلت **(ما)** مع ما قبلها كالكلمة الواحدة. فالمحال إليه الأوّل هو الظهور الذي لا يحتمل الخفاء والتفصيل فيه, والمحال إليه الثاني دين لا يحتمل الفصل في الوجود والعلم به, إذ ليس لدعوة النبي ﷺ لدين الله غير الوصل. فهذا الوصل لإفادة معنى تلازم جميع مفاصل الدين, ولا وجود لفصل إلّا بالتوهم والغرض والحس.

أمّا الاسم الموصول **(من)** فقد أحال في المرة الأولى إلى الأمم والأقوام التي سبقت مجيء النبي ﷺ في إحالة إلى ذوات عاقلة "أسألك بربك ورب من قبلك", الشيء ذاته ينطبق على إحالتها الثانية عندما قال الرجل: "وأنا رسول من ورائي" في إحالة إلى قومه, وكانت **(من)** بمعنى الاسم الموصول المختص **(الذين)**. وهاتان الإحالتان كان المتحكم فيها الرجل الذي صرّح باسمه قائلا: أنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر.

والملاحظ أنّ **(من)** في إحالتيها كانت مفصولة عن الكلمة التي تسبقها على عكس من **(ما)**؛ لأنّ ما بعدها شيء مفصل في الوجود, فما قبل مجيء النبيﷺ كانت هناك أمم وأقوام فيهم المؤمنون, والكافرون, والمشركون...الخ, وكذلك الحال في قوم الرجل الذين تركهم وفيهم المشكك, والرافض, والمؤمن...الخ.

إنّ هذه الإحالات بالاسم الموصول المشترك, الذي يحتمل قبل دخوله عالم النّص المعاني المتساوية- كما ذكرنا سابقا- قد تخصص وتحدّد واقتصر على المعنى المقصود دون حياد عنه, فأصبح بيانها واضحاً, وإحالتها واضحة, فالمحال إليه فسرها وأجلاها, وهي بدورها أحالت إلى المحال إليه بعدما اختزنته في عملية تشدّ بعضها بعضا للخروج بنسيج معنى قويّ وثابت لا خلل فيه ولا اضطراب.

إنّ العناصر المحيلة تستمد قوّتها من المحال إليه, إذ هو المؤهل الشرعي لتوجيهها, فهي تحاول أن تورد المحال إليه بكيفية مخصوصة تضمن له قيمته وتفصل أي شيء قد يتداخل مع المحال إليه الأصلي, فهي تأتي لتوضح وتفسر وتؤكّد على المحال إليه, وعلى دوره وأهميته داخل النّص, فالعناصر المحيلة هي التي يستند إليها المحال إليه لاستمرار دوره داخل النّص, على أنّ هذه العناصر ليس لها تأثير وحدها إلّا بوجود المحال إليه – مثلما ذكرنا سابقا-, وقد يكون المحال إليه متقدما في الذكر عليها أو متأخرا عنها, فالواجب أن يكون له حضور؛ حتى لا يلتبس لدى القارئ ما تحيل إليه هذه العناصر, أمّا في حالات معينة فيكون لذكر المحال إليه حضور في الذهن فحسب دون النّص, أي: مقدرًا, وذلك بالاعتماد ومراعاة المقام, وشرط عدم اللبس لدى المتلقي في هكذا حالة, وهي قليلة.

الخاتمة

الحمد لله تعالى الذي وفقنا في تقديم هذا البحث, وها هي آخر محطات بحثنا الموسوم (الإحالة وأثرها في تماسك النص في كتاب العلم في صحيح البخاري), الذي توصلنا فيه إلى جملة من النتائج العامة والخاصة, نذكر أهمها:

1- إنَّ متانة النَّص وتماسكه مرهونة بأشياء كثيرة لغوية وغير لغوية (مقامية), والإحالة أحد أهم الأشياء التي تسهم في تماسك النَّص ومتانته, فالوضوح في كيفية سير النَّص وتعالقه مع بعضه, واستمراريته من الأمور التي تعين على تحقيق الانسجام والتماسك.

(77) معاني النحو: 1/ 182- 131, وينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 414.
(78) البرهان في علوم القرآن: 1/ 417

2- إنَّ امتدادات الإحالة واضحة, وهي غير منغلقة, ولها القدرة على الامتداد الرجعي والتقدمي بخفة وسهولة, كما أن الإحالة تحول النكرة إلى معرفة, وتزيل الغموض, إذ هي تقصر الشيء على نفسه, وتنبه على أن هناك تغييراً في كيفية ورود المحال إليه, أما عملها فغير بطيء, إذ يمتاز بالسرعة والفورية, ولولا هذه السرعة لتعقد سير النص, وتعقدت نتائجه.

3- إنَّ الإحالات لا تحدث داخل النص بصورة تلقائية, بل تتحكم بها استراتيجيات مناسبة تعمل على استقرار النص ومتانته, فهي وسيلة تعزيزية للمصدر, وتمنع من تكراره, وتورده بأشكال مختلفة تبعا لمقصدية منشئ النص.

4- الإحالة ليست عملية إبدال عنصر بآخر, فالإبدال عملية إزاحة عنصر ليقام عنصر آخر مقامه, أما الإحالة فإن العنصر المحيل ليس بديلا عن المحال إليه, بل صورة تعيدك إلى الأصل وتوافقه كليا.

5- تنوعت صور الإحالة في كتاب العلم في صحيح البخاري, واقتصرنا فيها على الإحالة بالضمائر, والتي كان لها النصيب الأكبر في الاستعمال الإحالي, وكانت متوزعة ما بين الضمائر المتصلة والمنفصلة, بأنواعها الغائب والمتكلم والمخاطب, تلتها في الاستعمال الأسماء الموصولة بقسميها المختص والمشترك على تغليب الاسم الموصول المشترك (ما, من), ثم الإحالة بأسماء الإشارة.

6- إنَّ هذه العناصر الإحالية نجدها قد امتلكت قطبين لا ينفكان عنها, فالعنصر الإحالي يكون فيه الجانب الإشاري عندما يحيل إلى ذات أو حدث, والجانب الإحالي عندما يحتاج في فهمه إلى مكون آخر يفسره.

7- العناصر الإحالية عملت على ربط مفاصل النَّص عن طريق الإحالة إلى المحال إليه, واستحضاره كأنّه مشاهد محسوس.

8- العناصر المحيلة تبدو وكأنها بمنزلة المبلغ بأنّ من له الحق, والدور الأصل بأنّ يجعل الشيء محتملا, أو راجحا, أو ثابتا...الخ هو المحال إليه.

References:

1. Al-Burhan fi Ulum Al-Quran, Abu Abdullah Badr Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahader Al-Zarkashi (d. 794 AH), edited by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Ihya Al-Kutub Al-Arabiyya, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1376 AH - 1957 AD.
2. Al-Idah fi Ulum Al-Balagha, Muhammad bin Abdul Rahman bin Omar, Abu Al-Maali, Jalal Al-Din Al-Qazwini Al-Shafi'i (d. 739 AH), edited by: Muhammad Abdul-Moneim Khafagi, Dar Al-Jeel, Beirut - Lebanon, 3rd edition, no date.
3. Al-Khudari's Commentary on Ibn Aqil's Explanation of Ibn Malik's Alfiyyah, Muhammad bin Mustafa Al-Khudari Al-Shafi'i, Dar Al-Fikr, Beirut - Lebanon, n.d., n.d.
4. Al-Luma' fi al-Arabiyyah, Abu al-Fath Uthman bin Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), edited by: Faiz Faris, Dar al-Kutub al-Thaqafiyah, Kuwait, n.d., n.d.
5. Al-Mufassal Explanation of Al-Zamakhshari, Muwaffaq Al-Din Abi Al-Baqa Yaish bin Ali bin Yaish Al-Mawsili (d. 643 AH), Introduction, footnotes and indexes by Dr. Emile Badi' Ya'qub, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st ed., 1422 AH - 2001 AD.
6. Al-Muqtabas, Muhammad bin Yazid bin Abdul Akbar Al-Thamali Al-Azdi, Abu Al-Abbas, known as Al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abdul Khaliq Azima, Alam Al-Kutub, Beirut - Lebanon, n.d., n.d.
7. Al-Radhi's Explanation of Al-Kafiya, Radhi Al-Din Al-Astarabadi, Correction: Youssef Hassan Omar, Commentary: Youssef Hassan Omar, Al-Sadiq Foundation - Tehran, 1st ed., no date.
8. Al-Sarakhsi's Principles of Jurisprudence in Sunni Schools of Thought, Muhammad ibn Abi Sahl Al-Sarakhsi Al-Ansari (d. 490 AH), edited by: Abu Al-Wafa Al-Afghani, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st ed., 1414 AH - 1993 AD.
9. Basic terms in text linguistics and discourse analysis, a lexical study, Dr. Naaman Bouguerra, Jadara for the World Book, Amman - Jordan, 1st ed., 1429 AH - 2009 AD.
10. Characteristics, Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Mawsili (d. 392 AH), Egyptian General Book Authority, 4th ed., no date.
11. Clear Grammar in Arabic Grammar

12. Comprehensive Grammar, Abbas Hassan (d. 1398 AH), Dar Al-Maaref, Egypt, 15th ed., n.d.
13. Dictionary of the keys to sciences in borders and drawings, Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Prof. Dr. Muhammad Ibrahim Ubadah, Maktabat al-Adab, Cairo - Egypt, 1st ed., 1424 AH - 2004 AD.
14. Discourse Analysis, Brown, J. Yule, translated by: Muhammad Lutfi Al-Zulaiti, Munir Al-Turaiki, Publishing and Printing House, King Saud University, Riyadh, no date, 1418 AH - 1997 AD.
15. Explanation of Qatar al-Nada wa Bal al-Sada, Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah ibn Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Cairo, 11th ed., 1383 AH.
16. Explanation of Shudhur al-Dhahab fi Ma'rifat Kalam al-Arab, Imam Jamal al-Din Abu Muhammad Abdullah ibn Yusuf, known as Ibn Hisham the Grammarian (708-761 AH), edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ashur, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut - Lebanon, 1st ed., 1422 AH - 2001 AD.
17. Explanation of Tashil al-Fawaid, Muhammad ibn Abdullah, ibn Malik al-Ta'i al-Jayyani, Abu Abdullah, Jamal al-Din (d. 672 AH), edited by: Dr. Abdul Rahman al-Sayyid, Dr. Muhammad Badawi al-Mukhtun, Hijr for Printing, Publishing, Distribution and Advertising, 1st ed., 1410 AH - 1990 AD.
18. Guidance of Scholars to the Realization of Truth from the Science of Usul, Muhammad bin Ali bin Muhammad bin Abdullah Al-Shawkani Al-Yemeni (d. 1250 AH), edited by: Sheikh Ahmed Azou Enaya, Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1st ed., 1419 AH - 1999 AD.
19. Huma' al-Hawami' in explaining Jami' al-Jawami',Imam Jalal al-Din Abd al-Rahman bin Abi Bakr al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Ahmad Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st ed., 1418 AH - 1998 AD.
20. Kitab Al-Ain, Abu Abdul Rahman Al-Khalil bin Ahmed bin Amr bin Tamim Al-Farahidi Al-Basri (d. 170 AH), edited by: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Dar and Library of Al-Hilal, Cairo, n.d., n.d.
21. Linguistic Endeavors, Dr. Tamam Hassan, Alam Al-Kutub, Cairo - Egypt, 1st ed., 2007.
22. Meanings of grammar, Dr. Fadhel Saleh al-Samarra'i, Dar al-Fikr, Amman - Jordan, 1st ed., 1420 AH - 2000 AD.
23. Nomination of Causes in Explaining Sentences, Al-Qasim bin Al-Hussein Al-Khwarizmi (d. 617 AH), prepared by: Adel Mohsen Salem Al-Amiri, 1st ed., 1419 AH - 1998 AD.
24. Patterns of the Unconfirmed Nominal Relative Clause (الذِي) in the Holy Qur'an - A Semantic Study - by Dr. Shaiban Adeeb Ramadan and Prof. Dr. Firas Abdul-Aziz Abdul-Qader, Journal of Rafidain Literature, University of Mosul, Iraq, Issue (76), 1440 AH - 2019 A
25. Principles in Grammar, Abu Bakr Muhammad ibn Sahl ibn Al-Sarraj Al-Nahwi Al-Baghdadi (d. 316 AH), edited by: Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Risalah Foundation, Beirut-Lebanon, 3rd ed., 1417 AH - 1996 AD.
26. Reasons for Grammar: Muhammad bin Abdullah bin Al-Abbas, Abu Al-Hasan, Ibn Al-Warraq (d. 381 AH), edited by: Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish, Al-Rashd Library, Riyadh-Saudi Arabia, 1st ed., 1420 AH-1999 AD.
27. Sahih Al-Bukhari: by Imam Abu Abdullah Muhammad bin Ismail Al-Bukhari (d. 256 AH), and with it from Huda Al-Sari, an explanation of the strange words of Sahih Al-Bukhari by Imam Ibn Hajar Al-Asqalani (d. 852 AH), edited by: Khalil Mamoun Shiha, Dar Al-Ma'rifah, Beirut-Lebanon, 3rd ed., 1431 AH-2010 AD.

28. Secrets of Arabic, Abdul Rahman bin Muhammad bin Ubaid Allah Al-Ansari, Abu Al-Barakat, Kamal Al-Din Al-Anbari (d. 577 AH), Dar Al-Arqam bin Abi Al-Arqam, 1st ed., 1420 AH - 1999 AD.
29. Stopping on the Important Definitions, Zain Al-Din Muhammad, known as Abdul-Raouf bin Taj Al-Arifin bin Ali bin Zain Al-Abidin Al-Haddadi, then Al-Manawi Al-Qahiri (d. 1031 AH), Alam Al-Kutub, Cairo, 1410 AH - 1990 AD.
30. Text Fabric, Research into What Makes the Utterance a Text, Al-Azhar Al-Zinad, Arab Cultural Center, Beirut - Lebanon, 1st ed., 1993 AD.
31. Text Linguistics: An Introduction to Discourse Coherence, Muhammad Khattabi, Arab Cultural Center, Beirut - Lebanon, 1st ed., 1991 AD.
32. The Book, Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harithi by allegiance, Abu Bishr, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), edited by: Abdul Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo - Egypt, 3rd ed., 1408 - 1988 AD.
33. The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyyah, Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah ibn Yusuf Abu Muhammad, Jamal Al-Din, Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by: Yusuf Al-Sheikh Muhammad Al-Baqaei, Dar Al-Fikr, Beirut-Lebanon, n.d., n.d.
34. The hidden pronoun in the grammatical lesson, Saud bin Obaid Allah bin Abed Al-Saedi, PhD thesis, supervised by: Prof. Dr. Ayyad bin Eid Al-Thabeti, Kingdom of Saudi Arabia, Umm Al-Qura University, College of Arabic Language, Department of Graduate Studies, Branch of Language, Grammar and Morphology, 1430 - 2009 AD.
35. The Secret of the Art of Grammar, Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Mawsili (d. 392 AH), Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st ed., 1421 AH - 2000 AD.
36. The Semantic Dimensions of the Relative and its Relative Clause in the Thought of Abdul-Qaher Al-Jurjani (d. 471 AH), by Gerges Taha Saleh, Journal of Rafidain Literature, University of Mosul, Iraq, Issue (75), 1440 AH - 2018 AD.
37. Towards the Text, a New Trend in Grammatical Studies, Dr. Ahmed Afifi, Zahraa Al-Sharq Library, Cairo - Egypt, 1st ed., 2001 AD,
38. Towards the Text, Criticism of the Theory... and Building Another, Dr. Omar Abu Kharmah, Alam Al-Kutub Al-Hadith, Irbid - Jordan, 1st ed., 1425 AH - 2004 AD.